# سياسة الاقتصاد الأخضر في البلدان العربية

## (حالة الاقتصاد الجزائري)

ط. بن زعمة سليمة

ط. مسيليتي نبيلة

**المخلص:** الاقتصاد الأخضر نقلة نوعية من الاقتصاد الافتراضي القائم أساسا على المضاربات العقارية والمالية إلى الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج، لأنه يفتح طريقا جديدا لتحول مستدام في عالم عربي متغير.

الكلمات المفتاحية :الاقتصاد الأخضر، الاقتصاد الافتراضي، تحول مستدام

Résumé.:

L'économie verte est un changement qualitatif de l'économie virtuelle basée principalement sur la spéculation immobilière et financière vers une économie réelle fondée sur la production, car elle ouvre un nouveau chemin vers une transformation durable dans un monde arabe changeant.

**مقدمة:**

يعتبر الاقتصاد الأخضر نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، و الذي أساسه يقوم على المعرفة للاقتصاديات البيئية و التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية و النظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي والاحتباس الحراري، وهو يناقض ما يعرف بالاقتصاد الأسود و الذي أساسه يقوم على الوقود الحجري مثل الفحم و البترول و الغاز الطبيعي، إذا الاقتصاد الأخضر يحتوي على الطاقة الخضراء والتي توليدها يقوم علي أساس الطاقة المتجددة ،بدلا من الوقود الأحفوري و المحافظة على مصادر الطاقة و استخداماتها كمصادر طاقة فعالة

هذا عدا أهمية نموذج الاقتصاد الأخضر في خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وضمان النمو الاقتصادي المستدام و الحقيقي، ومنع التلوث البيئي و الاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد و التراجع البيئي، و من هذا المنطلق تطرح إشكالية مداخلتنا و المتمثلة في الآتي: ما سياسة الاقتصاد الأخضر في الدول العربية؟ و ما واقع ذلك في اقتصاد الجزائر؟ ذلك ما سيتم الإجابة عنه من خلال هذه الورقة البحثية بالاعتماد على المحاور التالية:

المحور الأول: لمحة تاريخية عن الاقتصاد الأخضر ومفهومه

المحور الثاني: استراتيجية النمو الأخضر ومتطلبات الانتقال

المحور الثالث: واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر

**المحور الأول:** لمحة تاريخية عن الاقتصاد الأخضر ومفهومه

**1_لمحة تاريخية:**

"ظهر مفهوم "الاقتصاد الاخضر" العام 2008 كمبادرة قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة "من أجل تفعيل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر"، إلا ان جذور هذا المفهوم لم تبدأ مع هذه المبادرة. فالمحاولة الأولى لـ"التخضير"، بدأت في منتصف القرن العشرين، حين ظهر ان تقدم العلوم الوضعية على حساب الفلسفة وأية علوم انسانية اخرى، قد ترك آثارا سلبية وخطيرة جمة، فبدأ بعض الفلاسفة بالحديث عن ضرورة "تخضير" العلوم الوضعية".

"نشأت فكرة "تخضير العلوم" إذا مع تقدم علم الايكولوجيا الذي اظهر عدم كفاية العلوم الوضعية التقليدية كالفيزياء والكيمياء والبيولوجيا لفهم الظواهر البيئية غير الطبيعية الناجمة عن حضارة الانسان الحديث،، والذي اظهر ايضا ان مستوى الواقع الذي تدرسه الإيكولوجيا، أي المنظومات الإيكولوجية، أكثر تعقيدًا من مستوى الواقع الذي تدرسه العلوم الطبيعية الأخرى... اذ يشمل الكائنات الحية والأوساط المادية المحيطة بها أيضا. ولكي تحيط الإيكولوجيا بهذا الواقع، كان عليها أن تستعين بالفروع/المناهج العلمية الاخرى، او ما سمي "التعددية المنهجية" او "البينمنهجية"، هذه المفاهيم التي نشأت أواسط القرن العشرين كرد فعل على النزعات التخصصية التي اغرقت في التخصص على حساب الكثير من الظواهر. وبحسب تعبير بسراب نيكولسكو في كتابه "الغبر منهجية"، فان تعددية المناهج تعنى بدراسة موضوع واحد مشترك من قبل مناهج متعددة، لا يستطيع اي منها بمفرده ان يرصد كل مظاهره، بما يؤدي الى ان نخرج بمعرفة اغنى عن الموضوع صحيح ان فكرة "تخضير العلوم" وتعدد المناهج قد أدت خدمة كبيرة لعلم الايكولوجيا ولمعرفة وتشخيص الكثير من المشاكل البيئية المعقدة والمستجدة، الا انها لم تكن كافية[1] للتصدي لجوهر المشكلة البيئية التي ظلت تتفاقم حتى حدود اللا عودة، وحدود ضرب وتدمير كل أسس الحياة. ويعود الأمر في ذلك حسب اعتقادنا، الى إهمال الجانب الفلسفي للعلوم فالتعددية المنهجية أدخلت الكثير من المناهج الوضعية للفهم أكثر، ولكنها أهملت علوم الإنسان نفسه، او ما يسمى "العلوم الإنسانية".

فالإنسان نفسه هو الذي طور وخرب، وكان علينا ان نفهم أكثر لماذا تجاهل كل آثار تطوره وكيف قوّم وقيّم أشياء وأهمل أشياء أخرى، بناء على اية فلسفة، مضمرة او معلنة، واعية او غير واعية؟ فهل ما نشهده اليوم من كوارث طبيعية . إنسانية، هو نتيجة تطور العلوم وتراجع الفلسفة؟ نتيجة تقدم البحث العلمي وتراجع الفكر النقدي. ولاسيما الفكر النقدي التصالحي الذي كان يفترض ان يساهم في حل النزاعات وتفكيك الألغام المتعددة التي سرعان ما تنفجر قبل او بعد كل انجاز؟

هذه الاسئلة، هذه التجربة، هذه الخلفية الفكرية، لم يتطرق اليها مفهوم "الاقتصاد الاخضر" ولا مبتدعوه، ولذلك ستبقى مقاربة الاشكاليات المطروحة سطحية ولن تستطيع ان تعالج المشاكل المطروحة من جذوره".

**2_مفهوم الاقتصاد الأخضر:**

"لعل حسنة مفهوم "الاقتصاد الأخضر" الوحيدة هي انه اعاد فتح الباب واسعا امام نقاش عميق، حول كيفية الخروج من الأزمات الاقتصادية والبيئية التي يعاني منها كوكبنا. ولكن لماذا لا يستطيع هذا المفهوم الجديد ان يساهم في هذه المهمة العالمية الملحّة؟"[ii2]

للإجابة على هذا السؤال لا بد أولا من الانطلاق من التعريف، فما المقصود بـ"الاقتصاد الاخضر"؟

"يعرّف برنامج الامم المتحدة للبيئة (اليونيب) الاقتصاد الأخضر بكونه "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسّن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية". كما "يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية. ويقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد، كما يستوعب جميع الفئات

الاجتماعية". وفي الاقتصاد الأخضر، "يجب ان يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل الانبعاثات والتلوث. وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجه وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح. على ان يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي باعتباره مصدرا للمنفعة العامة، خاصة الفقراء الذين يعتمد أمنهم ونمط حياتهم على الطبيعة. "ولمزيد من التوضيح تؤكد اليونيب أن مبدأ "الاقتصاد الاخضر" لا يحل محل "التنمية المستدامة"، بل أن تحقيق الاستدامة يرتكز على إصلاح الاقتصاد. وأن الاستدامة لا تزال هدفا حيويا وأن "تخضير" الاقتصاد يساهم في الوصول الى هذا الهدف"[iii].

كما يوحي تقرير اليونيب أن فكرة "الاقتصاد الأخضر" أتت كرد على نموذج "الاقتصاد البني"، الذي يعتمد على الوقود الاحفوري، وأن الدعم المقدم لهذا النوع من الوقود البني والذي تجاوز 650 مليار دولار العام 2008، يشكل عائقا أساسيا امام الطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر، وأن مجرد استبدال أو تحويل جزء من هذا الدعم، يمكن ان يحل المشكلة .
للانتقال الى "الاقتصاد الاخضر"، تقترح "اليونيب" ايجاد ما تسميه "ظروف تمكينيه"، اي الدعم المادي والحوافز والهياكل القانونية والسوقية والتجارية والمساعدات... التي تميل حاليا الى "الاقتصاد البني". ومن

الامثلة على الظروف التمكينية على المستوى القومي، تغيير السياسات المالية وتقليل الدعم المضر بالبيئة وتوجيه الاستثمارات لقطاعات خضراء... عبر تعزيز قدر أكبر من التعاون الدولي.

وتطمئن تقارير "اليونيب" أن تخضير الاقتصاد لا يمنع من بناء الثروة ولا يحجب فرص العمل ولا يعيق الاستثمارات، وكل المطلوب هو نقل الاستثمارات إلى قطاعات جديدة. ولكن مفهوم الاقتصاد الأخضر لا ينفصل عن القضايا الاجتماعية ولا عن أزمة تأمين الطاقة في العالم وتحديات إدارة المياه وتأمين الأمن الغذائي وتمدد ونمو المدن وأزمة إدارة المخلفات والنفايات والمنتجات الكيميائية والتعديلات الجينية وقضايا التجارة وضعف الدول وتنامي أدوار القطاع الخاص وضعف أطر الأمم المتحدة وقضايا ومشكلات اقتصاد السوق ومشكلات تغير المناخ العالمي... الخ فهل يعبر مفهوم الاقتصاد الأخضر على كل هذه التحديات ويدمجها في رؤية شاملة ومتكاملة للتشخيص واقتراح الحلول؟ هذا هو التحدي الذي نتناوله في هذه الورقة

تعاريف مختلفة في التفاصيل ومصطلحات متعددة تستخدم أحيانا بشكل متبادل[iv]:.

فما هو "أخضر" اليوم ليس بالضرورة "أخضر" غدا.

فهناك درجات مختلفة من" الأخضر "أو ما هو ملائم للبيئة.

في الجوهر، تتفق التعاريف مع تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

_نظام من الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الإنسان على المدى الطويل ، دون أن تتعرض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة أيكولوجية خطيرة.

_تتعدد المقاربات والأدوات التحليلية وكيفية ترجمة هذه التعاريف إلى سياسات و برامج عمل لدى المنظمات الدولية (وظائف خضراء، سياسات تجارية خضراء، الصناديق الخضراء).

**المحور الثاني: استراتيجية النمو الأخضر ومتطلبات الانتقال**

**الشكل 1:عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر (الإسكوا 2011،ص20)**

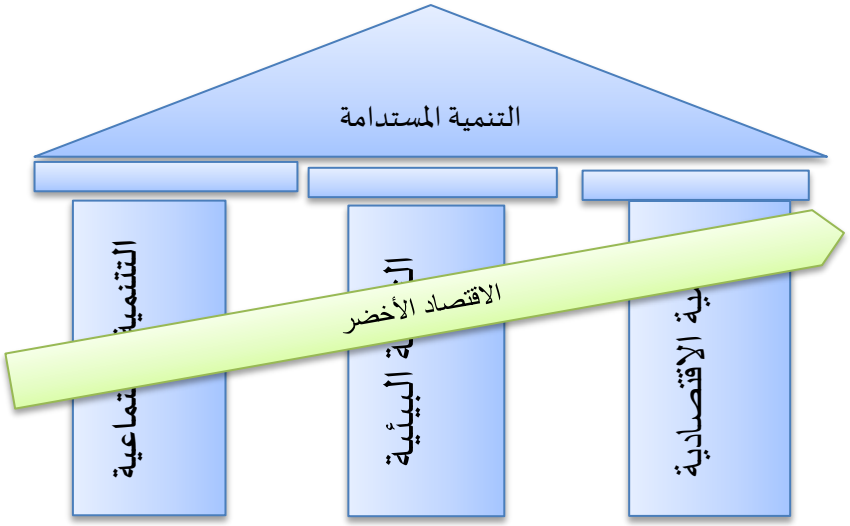


إن التقرير العربي المنتظر للبيئة و التنمية حول الاقتصاد الاخضر في عالم عربي متغير، يقترح "نموذجا بديلا في التنمية فالاقتصاد الأخضر يضمن التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية و الاستدامة البيئية، فالاقتصاد الاخضر يمكن أن يضع حدا للفقر و البطالة و يحقق الأمن في الماء والغذاء و الطاقة كما يمكنه تحقيق توزيع أكثر عدلا للدخل . لذا يجب أن نغير المسار والتحول إلى اقتصاد أخضر عن طريق"[٧]:

**1_الزراعة :**إن تخضير قطاع الزراعة العربي يؤمن 10 ملايين وظيفة سنويا ،لذا التحول إلى ممارسات زراعية مستدامة يؤثر على البلدان العربية بحوالي 100 بليون دينار سنويا.

2_**المياه:** كفاءة المياه وحدها يمكنها أن توفر 40% من الاستهلاك الحالي في الري كما في الاستخدامات المنزلية و الصناعية، فمثلا برنامج توزيع القطع المقتصدة للمياه في أبوظبي يوفر سنويا كمية تكفي لتعبئة 30000 بركة سباحة أولمبية، معظم 250 مليون متر مكعب المنتجة من مياه الصرف سنويا يتم استعمالها في زراعة حدائق المدن أو لتغذية خزانات المياه الزراعية.

**3_الطاقة:** وذلك عن طريق تحسين كفاءة الطاقة مع تحقيق الدعم بنسبة 25% يوفر على العرض 175 بليون دولار سنويا يمكن إعادة استعمالها في استخدامات أفضل للوقود و في الطاقات المتجددة، فندق

،اعتمدا بالتعاون مع فيليبسFESTIVAL CITYفي دبي GROUNE PLAZA و INTER CONTINENTAL

الخاصة وهكذا تم تخفيض انبعاثات ثاني LED الرائدة في الإضاءة حلا مبتكرا باستخدام مصابيح

أكسيد الكربون بنحو مليوني كلغ في السنة بالتوازي مع حفظ استهلاك الطاقة بنسبة 80% ، استبدال 300 مصباح تقليدي ب 3 ملايين مصباح موفر للطاقة في البيوت اللبنانية أدى إلى تحقيق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل800 000 طن سنويا.

**3_الصناعة:** هناك حاجة غلى صناعات اقل كربونا، فتخفيض استهلاك الطاقة في الصناعة العربية بمعدل 30% يؤدي إلى توفير سنوي مقداره 12 بليون دولار

تكنولوجيا الإنتاج الحديثة التي اعتمدتها شركة دبي للألمنيوم DUBAL أثبتت كفاءة عالية و خفضت الانبعاثات الكربونية و كلفة الإنتاج معا.

**4_المواصلات:** إن تخضير 50% من قطاع المواصلات عن طريق كفاءة أعلى في الطاقة وزيادة في استخدام النقل العام و السيارات الهجينة يمكن أن يوفر 23 بليون دولار سنويا، مبادرات تعميم النقل العام الحديث في المنطقة العربية و التي تشمل ميترو دبي و ترام الرباط ، والتحول إلى سيارات طاكسي عاملة على الغاز.

**5_الأبنية:** كفاءة الطاقة في المباني العربية الجديدة تؤدي إلى توفير حوالي 18 مليون دولار سنويا، استثمار 100 مليون دولار خلال 10 سنوات بتخفيض 20% فقط من الأبنية القائمة بخلق 4 ملايين فرصة عمل جديدة ، البيت النموذجي الموفر للطاقة في العقبة يستهلك 85% أقل من الطاقة مقارنة مع البيوت الأخرى في الأردن.

مشروع الطاقة المتوسطي نفذ برامج توفير في الطاقة في بلدان متوسطية بينها : الجزائر ، مصر، المغرب، سوريا و تونس من خلال برنامج سيدرو CEDRO للطاقة المتجددة في لبنان تستفيد مدارس و مستشفيات وأبنية عامة من توفير كبير في فاتورة الطاقة، تستقطب مدينة MASDAB في أبوظبي ، علماء الطاقة النظيفة الذين يطورون طاقات بديلة ومتجددة و نظيفة.

**6_النفايات:** تخضير قطاع النفايات الصلبة يمكن أن يوفر على العالم العربي نحو 6 ملايين دولار سنويا، هذا يخلق الوظائف ويؤمن فرصا استثمارية حديثة فريدة في التدوير و إنتاج الطاقة، فحديقة الأزهر في القاهرة نموذج لمكب نفايات تم تحويله إلى حديقة عامة خطة الاسترجاع التي تعتمدها AVERDA تؤمن إنتاج الطاقة الحرارية و الوقود البديل و المواد الأولية من مخلفات كانت ترمى عادة وهذا يجعل الإنتاج أكثر اخضرارا.

**7_السياحة:** السياحة الصديقة للبيئة والطبيعة لا تحمي البيئة فقط بل تفتح فرصا اقتصادية فزيادة السياحة الدولية في الدول العربية بنسبة 12% تؤدي إلى دخل إضافي يتجاوز 200 بليون دولار سنويا، وخلق نحو 6 مليون فرصة عمل جديدة ما يرفع حصة القطاع في التوظيف من 4% إلى 10%.

إعادة النظر في نموذجها الاقتصادي وإعادة توجيه الاستثمارات العمومية والخصوصية نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة. وقد تساهم هذه المقاربة المشجعة لتنمية فروع مجددة للاقتصاد الأخضر وذات قيمة مضافة عالية، في النهوض بروح المبادرة لإنشاء الشركات وخلق مناصب الشغل، خاصة لفائدة الشباب والنساء، وتحقيق معدل نمو أقوى وأكثر استدامة (7 % في أفق 20برنامج درب الجبل اللبناني يوفر فرصة فريدة لاستكشاف الطبيعة وتأمين فوائد اقتصادية للسكان المحليين

محمية DANA في الأردن وهي واحدة من سلسلة محميات تديرها الجمعيات الملكية لحماية الطبيعة وفرت دخلا للمجتمع المحلي تجاوز 770000 دولار في سنة 2010.

**المحور الثالث: الاقتصاد الأخضر في الجزائر**

"ينظر للاقتصاد الأخضر في الجزائر على أنه محور للتنمية يمكن أن يساهم في تنويع الاقتصاد وإنشاء مناصب الشغل، وهما رهانان أساسيان بالنسبة للبلد. ذلك أنه وفي سياق يتسم بالمساهمة الضعيفة للصناعة في النمو الاقتصادي (حوالي 5% )، يمكن أن تحسن الزيادة من الاستثمار في قطاعات/فروع الاقتصاد الأخضر (الطاقة المتجددة، والفعالية الطاقية، والفلاحة والصيد البحري المستدامان، وتدبير المياه والنفايات، والسياحة البيئية، والنقل المستدام، والبناء المراعي والمحافظ للبيئة، والنباتات الطبية، الخدمات المرتبطة بالبيئة، إلخ.)، ومعدل الاندماج الصناعي (الذي يتراوح ما بين 10 و 15 %) والنهوض بالتنمية المحلية وفق مقاربة قائمة على إعادة التوازن بين مختلف المناطق (المجالات الترابية).

كما يعد الاقتصاد الأخضر رافعة للتقدم التكنولوجي الذي يشكل عنصرا أساسيا لتحسين تنافسية الشركات الصغرى والمتوسطة التي لا تزال قليلة الانفتاح على الابتكارات، ولا تأخذ الاستدامة البيئية بشكل كاف بالاعتبار. ولهذا السبب، يتعين على الدولة أن تعزز وتوسع من استفادة الشركات الصغرى والمتوسطة من تدابير الدعم (التمويل، التكوين، الولوج للابتكارات التقنية) والتأهيل، وذلك من أجل تمكينها من الاستفادة من تطور التقنيات والأسواق.

لقد باشر البلد عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر والنهوض بالمجالات الترابية. غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها في ما بينها بشكل أفضل في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في خلق الثروات ومناصب الشغل. ويجب أن ترتكز هذه الاستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

تشجع الخطة الخماسية الجديدة ( 2015- 2019) لنمو الجزائر، الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر (الزراعة والمياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة). يمكن أن يشكل تنفيذ الخطة الخماسية للنمو ( 2015- 2019 )،والتي تركز بشكل خاص على قطاعات أساسية كالطاقة، وهندسة المياه، والبناء، والصحة، والتربية والتكوين المهني ،فرصة بالنسبة للجزائر ل19).

كما يجب توجيه الجهود نحو التكوين والبحث والابتكار، وهي المجالات التي مازال العرض المتوفر فيها اليوم غير كاف وغير ملائم للمهن الجديدة للاقتصاد الأخضر."[vi]

**1_الاقتصاد الأخضر، رافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي**

ترى الجزائر في الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخلق فرص الشغل ودعم النمو الاقتصادي (تنويع الإنتاج والرفع من القيمة المضافة) وتعزيز الابتكار وتقليص الفقر. ويشجع البلد القيام بانتقال تدريجي نحو اقتصاد أخضر يأخذ بعين الاعتبار أولوياته، خاصة بالنسبة للانتقال الطاقي التي تكتسي أهمية قصوى. وتعتبر الخطة الخماسية الجديدة للنمو ( 2015-2019) الاقتصاد الأخضر رافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي. وتشجع الخطة القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر (الفلاحة، والماء، وتدوير وتثمين النفايات، والصناعة والسياحة) وتطوير الشركات الصغرى والمتوسطة.

وحسب دراسة حول القابلية للتشغيل وروح المبادرة لدى الشباب والنساء في قطاع الاقتصاد الأخضر[vii] ، فلهذا القطاع إمكانات مهمة جدا في ما يتصل بإحداث فرص العمل، لكنها تظل غير معروفة للجميع. ذلك أنه في ظل غياب مسرد او دليل خاص بمهن الاقتصاد الأخضر، يصعب تكوين فكرة شاملة عن عدد مناصب العمل المتوفرة في القطاع الأخضر. وقد يكون هذا القطاع قد وفر حوالي 450 ألف منصب شغل سنة 2012، وقد يوفر أزيد من 1.4 مليون منصب شغل في أفق سنة 2025 ، وخاصة في الفروع الخمس التالية : الطاقات المتجددة، والفعالية الطاقية، وتدبير المياه، ومعالجة وتدوير النفايات ، والخدمات المرتبطة بالبيئة وتدبير الفضاءات الخضراء. وتؤكد الدراسة اهتمام الشباب والنساء بهذه المهن الجديدة، كما توصي بوضع سياسة مندمجة لتدبير الموارد البشرية، قائمة على إدراج مهن الاقتصاد الأخضر في مسرد الأنشطة وتحديث قطاع التكوين المهني الذي يبدو أن عرض التكوينات التي يقدمها اليوم غير ملائم للاحتياجات الجديدة.

يندرج إدماج بعد الاقتصاد الأخضر أيضا في إطار مقاربة مجالية بمشاريع مدن خضراء من قبيل مشروع مدينة بوغزول التي ستتشكل تجربة نموذجية في مجال اقتصاد الطاقة وتثمين الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والضوئية والريحية) وكذا ولاية تيبازة التي تعتزم تطوير مناطق للأنشطة وقطاعات الصناعات الخضراء خاصة الصناعات الغذائية وتثمين النفايات، الفلاحية منها أساسا.[viii]

**2_المسؤولية المجتمعية للشركات حكرا على الشركات الكبرى**

مازال القطاع الخاص يفضل في الغالب منطق الربح على الاستدامة. إذ يتطور إدماج القضايا البيئية في استراتيجيات الإنتاج وإرساء مقاربة المسؤولية المجتمعية للشركات بشكل محتشم وبطريقة متفاوتة حسب القطاعات وحجم الشركة. حيث تتبناهما عموما الشركات الكبرى التي تعتمد بمبادرة منها سياسة إرادية مرتكزة على تحسين صورة الشركة من جهة وإلزامية التقيد بالضوابط التنظيمية من جهة أخرى. وتنظر هذه الشركات الكبرى، للاقتصاد الأخضر كعنصر . لتعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات.[ix]

" تشكل المعرفة المحدودة بالتشريع البيئي وضعف الاستثمار والخبرة غير الكافية والولوج المحدود للتكنولوجيا، العوائق الأساسية لانخراط الشركات الصغرى والمتوسطة في المقاربة المراعية للبيئة، علما أن هذه الشركات تمثل % 95من النسيج الصناعي. كما أنها تجهل في أغلب الحالات وجود البرامج التي وضعتها الدولة في هذا الإطار.

تحت إشراف المعهد الجزائري للتقييس، اعتمدت 16 شركة ومنظمة منخرطة في المشروع الإقليمي «المسؤولية المجتمعية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» ، معيار إيزو 26000(المسؤولية المجتمعية). يشجع المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء الشركات على اعتماد عدد من أدوات التدبير البيئي الموضوعة رهن إشارتها من قبيل الافتحاصات البيئية، الميثاق البيئي وعقد الأداء الذي تلتزم الشركات في إطاره بشكل إرادي بتنفيذ خطة عمل في المجال البيئي".[x]

**3_رهانات الاقتصاد الأخضر**

يتسم السياق الاقتصادي بمعدل نمو متواضع ( 3% في المتوسط خلال فترة 2013 – 2010) وباختلال توازن الميزان التجاري (يتم استيراد ما بين 70 و 75 % من احتياجات الأسر والشركات) و قد انتقل حجم فائض الميزان التجاري من 26.3 مليار دولار سنة 2011 إلى 11,06 مليار دولار سنة 2013 (المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات).

وتشهد صادرات المحروقات (البترول والغاز)، التي تشكل نحو 98 %، من إجمالي الصادرات و 70% من المداخيل انخفاضا. وقد انتقلت مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 43.7%( سنة 2007) إلى 37% (سنة2011 ) و 35% (سنة 2013) . وانخفضت مداخيل الصادرات بأزيد من 10 % منتقلة من 70 مليار دولار سنة 2012 إلى نحو 63 مليار دولار سنة 2013. ويعزى هذا الانخفاض إلى المنحى التراجعي للإنتاج (205.82 مليون طن مكافئ من النفط سنة 2011 مقابل 233.3 مليون طن مكافئ من النفط سنة 2007.

أمام التقلبات التي تؤثر على صادرات المحروقات (أسواق عالمية متغيرة، انخفاض الاحتياطيات الوطنية، منافسة الطاقات البديلة). يتعين على الجزائر الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المستدامة المحدثة للثروة ولمناصب الشغل. ويوظف قطاع الخدمات في الوقت الراهن 58 % من السكان النشطين، على حساب القطاع الإنتاجي أي الصناعة والفلاحة، اللذين يظل إنتاجهما غير كاف. وقد مثلت الصناعة (خارج قطاع المحروقات) أقل من 5 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013 ( 4.2 % سنة 2011) و 6% من مناصب الشغل. أما القطاع الفلاحي، الذي تقدر مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بـ 9.7 % - 10% .[xi] فإنه لا يغطي سوى نسبة تتراوح ما بين 25 و 30 % من الاحتياجات الوطنية من الحبوب . وقد بلغت الفاتورة الغذائية (أساسا الحبوب والحليب) 9 مليار دولار سنة 2012.

تمثل الواردات الغذائية حوالي 18% من الحجم الإجمالي للواردات والذي بلغ 47.5 مليار دولار سنة 2012، و نحو 55 مليار دولار سنة 2013، أي قرابة 7% من الناتج المحلي الإجمالي.[xii] وتوفر الصناعة الغذائية ثلث القيمة المضافة المتأتية من القطاع الصناعي و 40% من مناصب الشغل في قطاع الصناعة .[xiii] وتبلغ النفقات العمومية نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالنظر لارتفاع الميزانية المخصصة لبرنامج الاستثمار ( 280 مليار دولار للفترة 2010- 2014) وكذا بسبب الارتفاع القوي للنفقات المخصصة للأجور والتحويلات الاجتماعية.

ولازالت جملة من الصعوبات تعيق مشاركة القطاع الخاص، من قبيل الطابع المعقد للإطار التنظيمي وبطئ إجراءات إحداث الشركة. لهذا، يتعين تعزيز وتقوية تدابير الدعم الموجهة للشركات الصغرى والمتوسطة ( 95% منها شركات صغيرة جدا) التي تبنتها الدولة في السنوات الأخيرة (تدابير تشجيع الاستثمار، الولوج للعقار الصناعي والطلبيات العمومية، إعادة جدولة الديون، البرنامج الوطني للتأهيل) وذلك من أجل تحسين قدراتها في مجالات الاستثمار والإنتاج وخلق مناصب الشغل.[xiv]

"على المستوى الاجتماعي، عرفت مستويات الاستهلاك ارتفاعا، كما انخفض المستوى العام للبطالة إذ بلغ 9.8% ( سنة 2013). غير أن معدل بطالة الشباب ( 15- 24 عاما) والنساء يظل مرتفعا، إذ بلغ على التوالي 21.5% و 17% سنة 2011. وتتركز حدة البطالة في المناطق الريفية الصحراوية حيث بلغ معدل الفقر 11% سنة 2008. ومثلت الإعانات المعممة والتحويلات الاجتماعية أزيد من 28 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012. ومن أجل تقليص التفاوتات بين الجهات، تعتزم الحكومة تطوير الأنشطة الإنتاجية وخلق أقطاب اقتصادية بالعديد من الولايات خاصة الأكثر حرمانا في ما يتعلق بالشغل والتنمية.

تتسم الجزائر بهشاشتها الإيكولوجية التي تتمثل في حساسية أنظمتها البيئية والجفاف والتصحر(المناخ الجاف يشمل أكثر من 90% من مساحة البلاد كما أن الواحات آخذة في الانقراض) والتآكل الساحلي الحاد وشح المياه (الإجهاد المائي) في بعض المناطق. وبمعدل أقل من 600 متر مكعب للنسمة في السنة، تدخل الجزائر (36 مليون نسمة سنة 2010) ضمن فئة البلدان الفقيرة في مجال الثروات المائية. كما أن التوسع العمراني غير المتحكم فيه ( 69% من الساكنة تعيش في المدن سنة 2013 مقابل 58% سنة 2000) ومسلسل التصنيع غير المتحكم فيه بطريقة جيدة، يتسببان في معدلات متنامية للتلوث. ويهدد التغير المناخي بشكل خاص الفلاحة والموارد المائية و الصحة.[xv] وقد قدرت كلفة الأضرار المرتبطة بالتغيرات المناخية بنسبة تتروح ما بين 1.3% و 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2009.[xvi] وحسب تقرير لوزارة البيئة (سنة 1994) تصدر الجزائر سنويا نحو 100 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون . وقدرت سنة 2002 الانبعاثات الخام بـ 3.95 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون للنسمة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون ب 2.61 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون للنسمة. و يأتي نحو 75% من الانبعاثات من قطاع الطاقة."[xvii]

يعتمد الاستهلاك الطاقي الوطني بشكل شبه تام على الموارد الأحفورية، فيما تشغل الطاقات المتجددة (المائية، الريحية، الشمسية، الكتلة الإحيائية، إلخ.) نسبة ضعيفة جدا من الإنتاج الطاقي ( 5 ميغا واط من الكهرباء حاليا). ويتم إنتاج الكهرباء بشكل شبه كلي من الغاز الطبيعي، الذي يستهلك الكهرباء نحو 40% من حجمه الإجمالي. ويعرف الاستهلاك الوطني للطاقة ارتفاعا متزيدا ( 6-7 % سنويا).[xviii]، و قد انتقل من 46.1 مليون طن مكافئ للنفط سنة 2011 إلى 50.6 مليون طن مكافئ للنفط سنة 2012 و إلى 53.3 مليون طن مكافئ للنفط سنة 2013، و قد تصل إلى 100 مليون طن مكافئ للنفط ( سنة 2030).

لقد ارتفعت الفاتورة الطاقية للجزائر إلى نحو 40 مليار دولار سنة 2013. وقد بلغت كثافة استخدام الطاقة 0.357 طن مكافئ للنفط بالنسبة لـ 1000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي أي ضعف المعدل المسجل في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.[xix]

قدرت الخسائر الاقتصادية وارتفاع تكلفة الصحة العمومية الناجمين عن تدهور البيئة بـ 7.23 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1998.[xx] وتتراوح نسبة تكاليف الأضرار البيئية التي يتسبب فيها القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي ما بين 1.8% و 2% .

**5_الأداء البيئي والسياسيات الموضوعة لصالح الاقتصاد الأخضر**

"تنتصب أمام البلاد جملة من التحديات البيئية : التدبير العقلاني للموارد المائية والطاقة، البحث عن حلول من أجل مواجهة نفاذ الموارد من المحروقات، مكافحة التصحر وتراجع الغابات، تقليص الانبعاثات الناجمة عن احتراق الطاقات الأحفورية، ملاءمة قطاعات الماء والصحة والفلاحة الغابوية مع التغيرات المناخية وتقليص التلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية والمجالات الحضرية.

أولى البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية ( 2010 – 2014)، الذي يبلغ غلافه المالي 286 مليار دولار، الأهمية لتحديث البنيات التحتية وخصخصة الاقتصاد. وقد تم تنفيذ برامج في مجالات حماية البيئة وتدبير المياه والتحكم في نسبة انبعاثات غازات الدفيئة. وتم تخصيص غلاف مالي يبلغ 2000 مليار دينار ( 27 مليار دولار) لقطاع الماء والتطهير (سدود، أنظمة تحويل المياه نحو المناطق التي تعرف عجزا في الموارد المالية، محطات التطهير والتحلية) و 7 مليار دولار لقطاع تهيئة المجال الترابي (تهيئة الإقليم) والبيئة (إحداث 4 مدن جديدة و نحو مائة بنية تحتية لحماية البيئة). ويوجد المخطط الوطني لمكافحة التصحر قيد التنفيذ. وتم بذل جهود ملموسة في قطاع الغابات من خلال العمل منذ سنة 2000 على ترميم مساحة من المجال الغابوي تقدر بـ 350 ألف هكتار.

لقد تم تحقيق تقدم مهم في ما يتعلق بتحسين القدرة على تعبئة الموارد المائية السطحية للسدود ومعدل ربط الساكنة الحضرية بالشبكة العمومية للماء الشروب والشبكة العمومية للتطهير ( انظر الشكل رقم 1). ويشكل حاليا تحسين ظروف تزويد ساكنة المناطق المتسمة بوجود منازل متفرقة،

بالماء أولوية جديد وذلك من أجل ضمان الحق في الماء والتطهير، الذي ينص عليه القانون المتعلق بالماء. وفي مجال تثمين الموارد المائية غير التقليدية، ثمة برنامج مهم لإنجاز محطات جديدة للتطهير (239 وحدة) والذي من شأنه أن يمكن من بلوغ قدرة تطهير إجمالية تصل إلى 1.2 مليار متر مكعب سنويا سنة 2014 ( مقابل ما بين 660 و 750 مليون متر مكعب سنويا المسجلة في 2010). وقد بلغ حجم المياه العادمة المطهرة والموجهة للاستخدام الفلاحي 600 مليون متر مربع سنة 2011 في حين لم يكن يتجاوز 90 مليون سنة 1999. وقد تم وضع إطار قانوني من أجل تأطير استعمال المياه العادمة في الري يضم مقتضيات تهم حفظ الصحة والبيئة."[xxi]

**جدول رقم 1: تطور الولوج إلى الماء والتطهير**

| البيان | 1999 | 2011 | أهداف 2015 |
|---|---|---|---|
| تعبئة السدود | 3.3 مليار متر مكعب | 7.4 مليار متر مكعب | 9 مليار |
| معدل الربط بالشبكة العمومية للماء الشروب (المناطق الحضرية) | %78 | %94 سنة 2011<br>%95 سنة 2012 | |
| معدل الربط بالشبكة العمومية للتطهير (المناطق الحضرية) | %72 | %86 سنة 2010.<br>%87 سنة 2012 | %95 سنة 2014<br>%100 سنة 2030 (المناطق الحضرية)<br>%80 سنة 2030(المناطق الريفية) |

**المصدر**: الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني و تحفيزه – الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية لإفريقيا – مكتب شمال افريقيا – الموقع: https://www.uneca.org/sites/default/files/iploaded-documents/SROs/NA/AHEGM-ISDGE/egm_ge-algeria_ar.pdf، تاريخ الاطلاع: 2017/08/24، ص 8.

يتوفر البلد على استراتيجية وطنية للبيئة وخطة عمل للبيئة والتنمية المستدامة ( 2002 – 2012) ومخطط لتهيئة المجال الترابي "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم" (2010 – 2030) و مخطط وطني للمناخ ( 2015– 2050) يوجد في مرحلة التتميم. ويتم إنجاز سياسات قطاعية في مجالات التربية البيئية والموارد الطاقية، اقتصاد الماء وملائمة قطاع الموارد المائية مع التغيرات المناخية والمحافظة على الأنظمة البيئية وتنمية الأرياف وإزالة التلوث الصناعي. ويجري التحضير لوضع إستراتيجية وطنية للتدبير المندمج للسواحل. وتم اعتماد تدابير ترمي إلى تحسين الفعالية الطاقية وبرنامج للنهوض بالطاقات المتجددة. وتوجد محطة هجينة لإنتاج الطاقة تعمل منذ سنة 2011، كما يرتقب أن تدخل 23 محطة لتوليد الطاقة الشمسية الضوئية مرحلة الإنتاج في أفق 2017.[xxii]

**6 _ الاقتصاد الأخضر، فرصة لإعادة هيكلة الاقتصاد والدفع بالتنمية الصناعة نحو تخصصات إستراتيجية**

يندرج النهوض بالاقتصاد الأخضر في سياق روح مخطط الاستثمار الجديد (2015 – 2019) الذي يولي الأهمية للنهوض بالاستثمار وخلق الشركات والرفع من إنتاجية القطاع الصناعي (دون قطاع المحروقات).

لكن تنمية القطاعات الخضراء ذات القيمة المضافة العالية تمر عبر اعتماد سياسة صناعية جديدة تشجع الاستثمار وتحسن تنافسية الشركات وتدفع بالابتكار وبتبني التكنولوجيات في إطار شراكات هادفة. وفق هذا المنظور، أطلقت الحكومة برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري[xxiii]:

_برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء ( 65 مليار دولار) الهادف إلى انجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق سنة 2019. وسيتم إنجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطني والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لاسيما للشباب؛

_المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية ( 2015- 2020) الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني (200 ألف طن/سنويا) وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية (التي ستمثل 70% من الإنتاج). وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري.

لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتارا مقابل 20 ألف هكتار بالمغرب و 330 ألف هكتارا بتونس وكذا السياحة البيئية وتدبير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية.

ويتطلب تطوير القطاعات الصناعية للاقتصاد الأخضر أيضا :[xxiv]

_تحسين مناخ الأعمال وأخذ الاقتصاد الأخضر بعين الاعتبار في إطار القانون الجديد للاستثمارات قيد التحضير.

_نظام مالي مستجيب لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ إذ غالبا ما لا تستطيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويلات البنكية بعيدة المدى بسب عدم توفرها على الضمانات؛

_نظام تعليمي وطني يدمج الحاجيات الجديدة ونظام للتكوين المهني موجه نحو المزيد من التخصصات في فروع الاقتصاد الأخضر.

_إنتاج صناعي مندرج في إطار مقاربة ترابية.

**7_تدبير النفايات المنزلية والنفايات المماثلة**

" تسجل الجزائر تأخرا مهما في مجال تدبير (الجمع، النقل، التخلص) وتثمين النفايات وهو الأمر الذي له انعكاسات اقتصادية وصحية مهمة. كما أن قطاع تدوير النفايات يبقى هامشيا كما أن إنتاج السماد انطلاقا من النفايات يكاد لا يذكر. وحسب كاتبة الدولة المكلفة بالبيئة، فإن الجزائر تفقد 300 مليون أورو سنويا بسبب عدم اعتماد تدوير النفايات.

ويسعى البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضرية إلى تقليص إنتاج النفايات والرفع من معدل التدوير للوصول لنسبة 70% (في أفق سنة 2020) مقابل نسبة تتراوح حاليا بين 5 و 6%.[xxv]

**الخاتمة:**

مما لا شك فيه ان موضوع الاقتصاد الأخضر اصبح يمثل اهم القضايا التي تشغل اهتمام الحكومات و الهيئات المعنية بحماية البيئة و من خلال هذه الدراسة تبين لنا ان الحكومة الجزائرية قد اهتمت بهذا النوع من الاقتصاد و بشكل اخر فان معدلات النمو الحالية ليست مستدامة ،فهناك طريقة واحدة للأمام و هي الاتجاه الى الاخضرار لتعزيز النمو الاقتصادي العالمي .

إن تقييم الموارد الطبيعية و أضرار التلوث هو احد الحلول الرئيسية لتفادي الازمات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ،كما ان فرض الضرائب على انبعاثات الكربون و تقنين الانبعاثات من قبل الحكومات يمكن ان يدر 250 مليار دولار سنويا بحلول عام 2020 ،و ازالة الدعم على انتاج الوقود الحفري و استخدامه سوف يقلل الانبعاثات و يزيد من الدعم المادي للتعليم و الصحة ،مساعدات الدول المانحة اكثر من 5 مليار دولار سوف تذهب الى حماية البيئة ،نقل التكنولوجيا ،التجارة ،الاستثمار و الدعم المالي الاكبر سوف يمنح جميع الدول فرصة اكبر للنمو الاخضر ،وفي الاعمال الخاصة هي الاستثمارات الخضراء سوف تحسن من توازن الاوراق المالية و البيئة ،ومؤتمر ريو دي جانيرو +20 يلزم الحكومات بتحقيق وعودها في نمو اقتصادي عادل و مستدام .

**قائمة المراجع:**


[i]_"الاقتصاد الأخضر " **تغير، لون، بناء على وشك الانهيار** ، حبيب معلوف لبنان ،منبر البيئة والتنمية مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن مؤتمر العمل التنموي معا، حزيران 2012 العدد 45، الموقع http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue45/manber.php تاريخ الاطلاع عليه 2017/08/30

ii_نفس المرجع، الموقع **http://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue45/manber.php** .

iii_مفهوم الاقتصاد الأخضر : "**نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة و القضاء على الفقر**" مرجع لواضعي السياسات ،الموقع https://www.unep.org/greeneconomy/sites/unep.org.greeneconomy/files/publications/ger/GER_synthesis_ar.pd تاريخ الاطلاع عليه 2017/08/30.

iv_**مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر الإطار المفاهيمي، الجهود العالمية وقصص النجاح**، رلى مجدلاني ، إدارة التنمية المستدامة و الإنتاجية ،ص 8، الموقع http://css.escwa.org.lb/sdpd/1390/1-RoulaMajdalani.pdf تاريخ الاطلاع: 2017/09/02.

v_الاقتصاد الأخضر في الدول العربية، **التغيير الأخضر في عالم عربي متغير**،نجيب صعب، الأمين العام للمنتدى العربي للبيئة و التنمية الموقع من اليوتيب، تاريخ الاطلاع 2017/09/02،

vi _**الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني و** تحفيزه – الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية لإفريقيا – مكتب شمال افريقيا – الموقع: https://www.uneca.org/sites/default/files/iploaded-documents/SROs/NA/AHEGM-ISDGE/egm_ge-algeria_ar.pdf، تاريخ الاطلاع: 2017/08/24، ص 1.

vii الوكالة الألمانية للتعاون الدولي - الوزارة الفدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية - وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار"**دراسة حول قابلية التشغيل وروح الشركة لدى الشباب والنساء في إطار الاقتصاد الأخضر**". مارس 2012.

viii_ الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني و تحفيزه، مرجع سبق ذكره، ص 3.

ix_ اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، "**التقرير الوطني حول الصناعة والاقتصاد الأخضر بالجزائر**"، 2014.

x_ الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج الوطني و تحفيزه، مرجع سبق ذكره، ص 3.

xi_ الديوان الوطني للإحصائيات، سنة 2012.

xii _الديوان الوطني للإحصائيات.

xiii_ وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

xiv -الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني و تحفيزه، مرجع سبق ذكره، ص5.

xv - التقرير الوطني الثاني حول التغير المناخي (2010).

xvi_ الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية.

xvii -الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني و تحفيزه، مرجع سبق ذكره، ص ص 5، 6.

xviii_( وكالة تطوير الطاقة وترشيد استعمالها

xix _الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني و تحفيزه، مرجع سبق ذكره، ص 6.

xx وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، سنة 2002.

xxi- الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني و تحفيزه، مرجع سبق ذكره، ص ص 7، 8.

xxii- الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني و تحفيزه، مرجع سبق ذكره، ص 9.

xxiii_الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني و تحفيزه، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 12.

xxiv-الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني و تحفيزه، مرجع سبق ذكره، ص 12.

xxv_ الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني و تحفيزه، مرجع سبق ذكره، ص 12.